بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣/٥/١٤٤٦/٤٦٦

التاريخ ١٩/١/٢٠١٤م

دولة رئيس الوزراء

أبعث لدولتكم السؤال رقم (٤٠٧) تاريخ ١٩/١/ ٢٠١٤، والمقدم من سعادة النائب السيد خميس حسين عطية.

يرجى التفضل بالإطلاع والإجابة عليه خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أيام سنداً لأحكام المادة (١٢٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

أحمد الصفدي

رئيس مجلس النواب بالإنابة

نسخة: سعادة النائب السيد خميس حسين عطية.
نسخة: معالي وزير الشؤون السياسية والبرلمانية.
نسخة: مديرية الرقابة البرلمانية.

ص.ب ٧٢ ١١١١٨ الأردن هاتف ٥٦٣٥١٠٠ فاكس : ٥٦٨٥٩٧٠ ٦ ٩٦٢+

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

سعادة رئيس مجلس النواب

الموضوع: الأسئلة

رقم السؤال: ( )

استنادا لأحكام المادة (٩٦) من الدستور وعملاً بأحكام المادة (١٢٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب أرجو توجيه السؤال التالي إلى دولة رئيس الوزراء.

نص السؤال:

١- لماذا تبنى موازنة الدولة الأردنية على أساس البرامج لا على أساس الإيرادات وبالتالي ملاحظة اتساع الفجوة بين النفقات والإيرادات ؟

٢- ما هي الآثار الحقيقية لتبني الحكومة مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وذلك منذ عام ٢٠٠٨؟

٣- تزويدي بتقارير مؤشرات قياس الأداء في كل وزارات ومؤسسات الدولة والوحدات الحكومية منذ عام ٢٠٠٨ لغاية تاريخه؟

٤- لماذا لا يتأثر الاقتصاد الأردني من النفقات الرأسمالية سيما على المشاريع التنموية والتي تساهم في زيادة النمو الإجمالي ؟

٥- ما هي اسباب امتناع الحكومة عن الاقتراض الخارجي ؟ ولماذا هذه السياسة في الاقتراض المحلي سيما ان فوائد الدين المحلي أعلى بكثير من فوائد الدين الخارجي؟

٦- تزويدي كشفاً بالاقتراض الداخلي والخارجي مقارناً بأسعار الفائدة وقيمه الدين واتفاقيات الدين وذلك منذ عام ٢٠٠٨ ولغاية تاريخه؟

٧- ما هو دور الحسابات الختامية في إعداد موازنات صحية خالية من عجز متفاقم ووضع اقتصادي حرج؟

٨- أين ظهرت المنحة الخليجية في المشاريع الرأسمالية لموازنة عام ٢٠١٤؟

٩- تزويدنا بكافة تفاصيل هذه المشاريع والدراسات التي يتم إعدادها وموافقة الدول المانحة على هذه المشاريع والجدوى الاقتصادية منها ؟

واقبلوا فائق الاحترام،،،

النائب

خميس حسين عطية

٢٠١٤/١/٦

مجلس النواب
سؤال رقم (٤٠٧)
تاريخ تقديم السؤال ١٩/ ١ /٢٠١٤

وزارة المالية

الرقم / 2 / 19 / 3511
التاريخ 2014/02/16
الموافق .....

سعادة رئيس مجلس النواب

إشارة إلى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم 2346/1/4/12/51 تاريخ 2014/1/21 ومرفقه كتاب سعادتكم رقم 461/44/15/3 تاريخ 2014/1/19 بخصوص السؤال رقم (407) تاريخ 2014/1/19 والمقدم من سعادة النائب السيد خميس عطيه، أرفق بطيه إجابة السؤال المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

د. أميّه صلاح طوقان
وزيـــــر الماليـــــة

٣٨٠/٤٥/١٠/٣

wf-mj5خميس

المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٤٦٣٦٣٢١ ٦ ٩٦٢+فاكس: ٤٦١٨٥٢٨ ٦ ٩٦٢+ص.ب: ٨٥ عمان ١١١١٨ الأردن. الموقع الإلكتروني: www.mof.gov.jo

إجابات وزارة المالية على سؤال سعادة النائب خميس عطية رقم 407

الفرع الأول والثاني:

- فيما يتعلق باستفسار سعادة النائب حول إعداد موازنة الدولة على أساس البرامج لا على أساس الإيرادات، وما هي الآثار الحقيقية لتبني الحكومة مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج منذ عام 2008. أرجو أن أبين أن الحكومة تقوم بإعداد الموازنة السنوية للدولة بإتباع أحدث الأسس والتصنيفات الدولية ، حيث تم البدء بتطبيق منهجية جديدة لربط الموازنة بالتخطيط الإستراتيجي وتبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن إطار الموازنة المتوسط المدى اعتباراً من عام 2008، لتصبح عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تعتمد على التخطيط المالي المستقبلي الذي يأخذ بعين الاعتبار الأهداف والأولويات الوطنية.

- وبموجب المفهوم الجديد للموازنة الموجهة بالنتائج فقد قامت الوزارات والدوائر الحكومية بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية. كما تم تطبيق إطار الموازنة متوسط المدى للارتقاء بآلية إعداد الموازنة العامة بحيث أصبح يغطي هذا الإطار ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم بالإضافة إلى اعتماد خارطة حسابات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن هذه الخارطة تصنيفات متعددة جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي احتياجات الجهات الرسمية والخاصة.

- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة تقومان بإعداد ورقة حول الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط متضمناً

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية للوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للمدى المتوسط وكذلك تقديراً للنفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية **والإيرادات العامة بجانبيها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية** وبالتالي عجز الموازنة سواء بعد المنح الخارجية أو قبلها بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج، وبناء على ذلك، فان إعداد الموازنة السنوية اعتماداً على منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج لا يغفل جانب الإيرادات، حيث يمثل جانب الإيرادات احد أهم مدخلات تحديد المجال المالي المتاح أمام الحكومة لتمويل المشاريع الرأسمالية الجديدة وفقاً للمعادلة التالية (الإيرادات المحلية المتوقعة + المنح الخارجية + العجز المستهدف (القابل للتحمل))-(النفقات الجارية المتوقعة + النفقات الرأسمالية المتوقعة المستمرة وقيد التنفيذ)، ومن ثم تحديد السقوف الكلية للوزارات والدوائر الحكومية.

- وفي ضوء ما سبق، فان ما يميز منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج هو الربط بين التخطيط المالي والتخطيط الاستراتيجي، وتخصيص الموارد المالية المتاحة وتوزيعها بين الوزارات والدوائر الحكومية وفقاً للأولويات الوطنية إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار النتائج التي تحققها هذه الجهات، حيث تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإعداد تقارير تتضمن قياس ذاتي لمؤشرات الأداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج وتقوم بإدراجها ضمن مشاريع موازناتها المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.

الفرع الثالث:

- وأما بخصوص مؤشرات قياس الأداء منذ عام 2008 وحتى تاريخه، فتقوم الوزارات والدوائر الحكومية – ضمن قانون الموازنة العامة منذ عام 2008- بإعداد مؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج، بحيث يتضمن القانون القيم المستهدفة لهذه المؤشرات لسنة الموازنة وسنتين تأشيرتين، إضافة إلى سنة الأساس، كما تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإجراء تقييم ذاتي فعلي للسنة التي تسبق السنة الحالية وتقييم ذاتي أولي للسنة السابقة لسنة الموازنة. وعليه، يمكن الحصول على مؤشرات قياس الأداء للأهداف الإستراتيجية والبرامج من خلال قانون الموازنة العامة السنوي.

EJ-am(إجابات وزارة المالية)
(جمهورية مصر العربية والمبادئ الاقتصادية)

الفرع الرابع:

- وأما فيما يتعلق بالاستفسار حول عدم تأثر الاقتصاد الأردني من النفقات الرأسمالية سيّما المشاريع التنموية والتي تساهم في زيادة النمو الإجمالي، فينبغي التأكيد على أن النفقات الرأسمالية الحكومية تمثل عامل رفع ايجابي وقوي للنمو الاقتصادي من خلال توجيه الاقتصاد الوطني وتنفيذ توجهات السياسة المالية وتحسين خدمات البنية التحتية وغيرها من الخدمات الداعمة لممارسة أنشطة الأعمال من قبل القطاع الخاص، بشقيه المحلي والأجنبي.

- وقد تم رصد المخصصات اللازمة للمشاريع الرأسمالية الحكومية الجديدة في مختلف القطاعات والمحافظات وحسب الموارد المالية المتاحة ، مما انعكس إيجابا على تحسين البيئة الاستثمارية وتوسيع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال تقوية جانب العرض وتحفيز الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد الوطني. كما أسهم الإنفاق العام على مدى العقود الماضية في الارتقاء بالعديد من المؤشرات الصحية والتعليمية والتنموية في المملكة، وقد تحققت هذه الانجازات بالتضافر مع استثمارات القطاع الخاص وبدعم من تدفقات المنح والمساعدات الخارجية والتي ساهمت مجتمعة في تنفيذ مشاريع شملت مختلف الأنشطة في المملكة.

- وأما بالنسبة لتباطؤ النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة فيعود إلى عوامل عديدة لعل من أبرزها تأثر الاقتصاد الوطني بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والظروف الإقليمية وتطورات الأزمة السورية والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد الأردني، كما ساهمت مجموعة من العوامل الإضافية وغير المواتية في تعميق التحديات الاقتصادية رغم الإجراءات الحكومية المتخذة للتعامل مع هذه التحديات، أبرزها معاودة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية وخصوصاً النفط والمواد الغذائية وتقلب إمدادات الغاز الطبيعي من الشقيقة مصر إلى جانب الانعكاسات غير المباشرة لأزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو.

الفرع الخامس:

- الحكومة لم تمتنع عن الاقتراض الخارجي وإنما تسعى من ضمن سياستها لإعادة هيكلة المديونية الداخلية والخارجية وتحقيق التوازن بين الاقتراض الداخلي والخارجي وفقا لمحددات الاقتراض المحددة في المادة رقم (10) من

قانون الدين العام وإدارته والتي تنص على" يقتصر الاقتراض الحكومي على أي من الأغراض التالية:

- تمويل عجز الموازنة العامة.
- دعم ميزان المدفوعات.
- تمويل المشاريع ذات الأولوية الوطنية المدرجة في الموازنة العامة.
- توفير التمويل اللازم المدرج في الموازنة العامة أو أي قانون مؤقت لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ.
- إعادة هيكلة المديونية الداخلية والخارجية

❑ إن الاقتراض الخارجي يحتاج إلى وقت طويل للاتفاق عليه وليس متاحا بأي وقت، وفي حال تم الحصول على عروض مناسبة من جهات خارجية يتم دراستها مع الأخذ بالاعتبار توفير التمويل اللازم بشروط ميسرة من حيث أسعار الفوائد وفترة السماح وآجال الاستحقاق والشروط الأخرى المطلوبة.

الفرع السادس:

❑ يبين الجدول(1) أدناه صافي الاقتراض الحلي والخارجي لدعم الموازنة خلال السنوات من عام 2008-2013

مليون دينار

البيـــــــان	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صافي الاقتراض الداخلي	1231.2	1249.0	577.4	1335.3	1736.2	1146.6
معدل أسعار الفائدة	%7.3	%5.5	%4.4	%5.4	%6.9	%6.5
الاقتراض الخارجي	74.3	426.8	767.6	146.3	738.6	2396.0
معدل أسعار الفائدة	%3.1	%2.7	%2.6	%2.5	%2.6	%2.5

الفرع السابع:

- ان دور الحسابات الختامية ينحصر في بيان واقع الأنفاق الفعلي والإيراد الفعلي لسنه ماليه سابقه، أي ان الحساب الختامي هو ترجمه لواقع حال الموازنة بعد التطبيق.

الفرع الثامن والتاسع:

- بخصوص مشاريع المنحة الخليجية ودراسات الجدوى الاقتصادية، فقد شكلت المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة الخليجية – باستثناء دولة قطر – نحو 50.4% من إجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2014 البالغة نحو 1268 مليون دينار. وقد تركزت هذه المشاريع في قطاعات الطاقة والمياه والطرق والصحة والتعليم وتنمية المحافظات، علماً بأن كافة الدراسات والوثائق والمراسلات المطلوبة وكذلك المتعلقة بموافقات الدول المانحة متوفرة لدى وحدة إدارة المنحة الخليجية التي تم إنشاؤها في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

* * * * *